منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

الميثاق العالمي للتربة

المُراجَع

يونيو/ حزيران 2015

تمهيد

التربة السليمة شرط أساسي لتلبية الاحتياجات المتنوعة إلى الأغذية والكتلة الحيوية (الطاقة) والألياف والأعلاف وغيرها من المنتجات، وضمان توفير خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية في جميع مناطق العالم. غير أن البشرية تواجه ضغوطاً غير مسبوقة على موارد التربة، وبصفة خاصة فإن تدهور التربة من مختلف الأنواع، بما في ذلك منع التسرب من التربة بسبب التوسع العمراني السريع، يتسبب في خسائر فادحة ويهدّد الأمن الغذائي والتوازن الإيكولوجي. ومع أهداف التنمية المستدامة التي يجري النظر فيها حالياً وسيبدأ تنفيذها قريباً، من الأساسي ضمان الإدارة المستدامة للتربة حتى تغدو تلك الأهداف واقعاً

ولحسن الحظ فإن هناك اعترافاً بضرورة التحرُّك بقوة أكبر على المستويات كافة، وطنياً وإقليمياً ودولياً، من أجل عكس مسار الاتجاهات المثيرة للقلق والحفاظ على التربة السليمة المطلوبة لإطعام الأعداد المتزايدة من السكان. ومما له مدلول رمزي أقوى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت رسمياً الاحتفال بيوم التربة العالمي في الخامس من ديسمبر من كل عام وأعلنت عام 2015 سنة دولية للتربة، وتفضي هاتان المنصّتان إلى زيادة تعميق الوعي بين مقرّري السياسات وعامة الجمهور فيما بعد عام 2015

وبالنظر إلى أن صون موارد التربة يشكّل صُلب ولاية المنظمة فإن أجهزتها الرئاسية تسعى إلى معالجة هذه القضية الرئيسية وتعبئة طاقة كل أصحاب المصلحة من خلال وسائل ونُهُج جديدة. وإحدى هذه الوسائل والنُهُج هي الشراكة العالمية من أجل التربة التي اتخذها مجلس المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2012 ودخلت طور التنفيذ منذ ذلك الحين. وهذه الشراكة طوعية في طابعها، وهي ائتلاف يضم الشركاء الذين لديهم استعداد للنهوض بالمهمة المحفوفة بالتحدّيات من أجل تحسين حوكمة موارد التربة المحدودة وضمان تربة سليمة ومنتجة من أجل عالم آمن غذائياً

وتحت رعاية الشراكة العالمية من أجل التربة وهيئتها الاستشارية العلمية، وهي مجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة، أُجريت مراجعة للميثاق العالمي للتربة، وهو صكّ سياساتي اعتمده مؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 1981. والواقع أن 30 عاماً فترة زمنية طويلة في عالم سريع التطوُّر. ولذلك بات من المناسب بشكل خاص تحديث الرؤية والمبادئ التوجيهية الواردة في الميثاق الأصلي، خاصة فيما يتعلّق بما استجد من قضايا أو ما تفاقم خلال العقود الأخيرة، مثل تلوُّث التربة وعواقبه على البيئة، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، وآثار الزحف الحضري على توافر التربة وعلى وظائفها

وانطوت عملية إعادة الصياغة على مشاورات موسَّعة وتُوِّجت بموافقة مؤتمر المنظمة بالإجماع على النسخة المنقّحة من الميثاق العالمي للتربة في دورته التاسعة والثلاثين التي عُقدت في يونيو/حزيران 2015. وكان من

المناسب أن يُتّخَذ ذلك القرار الذي يشكِّل نقطة تحوُّل خلال السنة الدولية للتربة. ويحتوي الميثاق على عددٍ من المبادئ الرئيسية والخطوط التوجيهية العامة لصالح الجماعات المعنية الرئيسية من أجل رسم تدابير السياسات المطلوبة ووضع برامج العمل اللازمة لضمان الإدارة المستدامة للتربة في كل المناطق والبلدان

ولعل من الواضح أن اعتماد هذه النسخة المعدّلة من الميثاق ليس غاية في حد ذاته. والواقع أنني أثق أنه سيساعد كثيراً في تعزيز زخم الأولوية المتزايدة التي تحظى بها التربة، والدفع نحو اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز إدارتها المستدامة وصونها واستعادتها في الحالات التي تكون قد تدهورت فيها بشدة أو معرّضة فيها للتهديد

ومما لا شك فيه أنه سيلزم تكميل المبادئ والخطوط التوجيهية المُلهِمة للعمل التي يجسِّدها الميثاق الجديد بمبادئ وخطوط توجيهية ذات توجُّه تقني أكبر لاستخدامها على المستوى الميداني في مختلف السياقات. وهذه عملية ما زالت في واقع الأمر قيد الدراسة من جانب الأجهزة المعنية في الشراكة العالمية من أجل التربة والمنظمة

وأود أن أشيد بإصدار الميثاق العالمي المنقَّح للتربة، وإنني فخور بأن أعرضه على صانعي القرار والممارسين في مجال التربة واستخدامه في كل البلدان والأقاليم

جوزيه غرازيانو دا سيلفا
المدير العام

الميثاق العالمي للتربة المُراجَع

اعتماد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للميثاق المُراجَع

إنّ المؤتمر،

إذ يستذكر قراره رقم 81/8 (الدورة الحادية والعشرون، نوفمبر/تشرين الثاني 1981) الذي اعتُمدت بموجبه النسخة الأولى من الميثاق العالمي للتربة؛

إذ يشير بارتياح إلى المبادرة الحسنة التوقيت للأجهزة التابعة للشراكة العالمية من أجل التربة المنشأة حديثاً، ألا وهي الجمعية العامة ومجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة، لتقييم صلاحية الميثاق المستمرة ولوضع نص مراجع يعكس بشكل أفضل الواقع ويتصدى للقضايا والسياقات المتصلة بالتربة؛

إذ يقرّ بالاتجاهات الراهنة للموارد القيّمة من التربة في جميع الأقاليم والتي من شأنها أن تقوّض بشكل خطير تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها بالنسبة إلى استئصال الجوع والتنمية المستدامة والتشديد بالتالي على الحاجة الملحة لعكس الاتجاهات المقلقة؛

إذ يعي أنّ إعطاء مزيد من الدفع للتوصل بشكل ملموس أكثر إلى مزيد من التعاون والأنشطة وتعبئة الموارد على المستوى الدولي لتعكس تدهور التربة ودعم التدابير الفعالة لصون التربة، كما هو مكرّس في الشراكة العالمية من أجل التربة وفي مبادرات أخرى، سوف يستفيد جداً من وجود ميثاق محدّث للمساعدة على نشر المبادئ والخطوط التوجيهية الخاصة بالتربة على نطاق واسع لكي يبادر أصحاب المصلحة كافة إلى العمل؛

إذ يتفق مع الحاجة إلى ميثاق محدّث يعكس أيضاً المستجدات الرئيسية على مستوى السياسات والتطورات المفاهيمية المتعلقة بالتربة، كما حصل في الفترة الفاصلة منذ اعتماد النسخة الأولى؛

إذ يستفيد من الفرصة التي تتيحها السنة الدولية للتربة "تربة سليمة لحياة صحية" للدعوة إلى إدارة الموارد العالمية من التربة على نحو مستدام؛

إذ يأخذ بعين الاعتبار مشورة لجنة الزراعة في دورتها الرابعة والعشرين (29 سبتمبر/أيلول – 3 أكتوبر/تشرين الأول 2014) ومجلس الفاو في دورته الخمسين بعد المائة (1-5 ديسمبر/كانون الأول 2014)؛

1- **يعتمد** بموجب هذا القرار النسخة المراجعة من الميثاق العالمي للتربة؛

2- **يوصي** منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية المعنية بالعمل بشكل حثيث على الترويج للمبادئ والخطوط التوجيهية المنصوص عليها في الميثاق وبدعم ترجمتها على شكل سياسات سليمة وأنشطة ملموسة على المستويات كافة: الوطني والإقليمي والدولي منها.

أولا الديباجة

1- التربة عنصر أساسي للحياة على الأرض، لكن الضغوط البشرية على موارد التربة أخذت تصل حدوداً حرجة. فالإدارة الحريصة للتربة هي أحد العناصر الضرورية لضمان زراعة مستدامة، كما أنها توفر دعامة قيّمة لضبط المناخ وسبيلاً إلى حماية خدمات النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي.

2- تقرّ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) في يونيو/حزيران 2012، "المستقبل الذي نتوخاه"، بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإدارة الجيدة للأراضي، بما في ذلك التربة، وخصوصاً مساهمتها في النمو الاقتصادي والتنوع البيولوجي والزراعة المستدامة والأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتمكين المرأة والتصدي لتغير المناخ وتحسين توفر المياه.

ثانياً المبادئ

3- الأتربة مورد تمكين رئيسي يحتل موقعاً مركزياً في خلق مجموعة من السلع والخدمات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان. وللحفاظ على موارد التربة العالمية أو تعزيزها أهمية جوهرية إذا كان للاحتياجات الإنسانية الشاملة من الأغذية والمياه وأمن الطاقة أن تلبى وفقاً للحقوق السيادية لكل دولة ولمواردها الطبيعية. ويلاحظ بشكل خاص أنّ الزيادات المتوقعة في إنتاج الأغذية والألياف والوقود الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة ستؤدي إلى ضغط متزايد على التربة.

4- الأتربة نتاج أفعال وتفاعلات معقدة بين عمليات عدة في الزمان والمكان، ولذا فإنها بدورها متنوعة في الشكل والخصائص وفي مستوى خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها. وتتطلّب الإدارة الجيدة للتربة فهم هذه القدرات المختلفة للتربة وتشجيع استخدام الأراضي استخداماً يحترم مجموعة القدرات هذه بغية القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

5- تكون إدارة التربة مستدامة في حال المحافظة على خدمات الدعم والإمداد والتنظيم والخدمات الثقافية التي توفرها التربة أو تعزيزها دون المساس بصورة ملحوظة إما بوظائف التربة التي تمكّن هذه الخدمات أو التنوع البيولوجي. ومن المثير للقلق بخاصة التوازن بين خدمات الدعم والإمداد للإنتاج النباتي وبين خدمات التنظيم التي توفرها التربة لضمان جودة المياه ومدى توافرها وللتركيبة الجوية لغازات الدفيئة.

6- عادة، يجري تنفيذ القرارات المتعلقة بإدارة التربة محلياً في ظلّ ظروف اجتماعية واقتصادية متنوعة تنوعاً كبيرا. ويتطلب وضع تدابير محددة مناسبة ليتبناها صانعو القرارات المحليين مبادرات مشتركة بين الاختصاصات وعلى مستويات متعددة يقوم بها العديد من أصحاب المصلحة. ومن هنا فإن التزاماً قوياً بتضمين المعرفة المحلية الأصلية أمر حاسم الأهمية.

7- تتحكم إلى حد كبير مجموعة الخصائص الكيمائية والبيولوجية والمادية الموجودة في التربة المعنية في الوظائف المحددة لتلك التربة. ومن الضروري لتحقيق الاستدامة معرفة الحالة الفعلية لتلك الخصائص ودورها في وظائف التربة وتأثير التغيير عليها — سواء كان التغيير طبيعياً أم من صنع الإنسان.

8- الأتربة مخزن أساسي للتنوع البيولوجي العالمي الذي يمتد من الكائنات الحية الدقيقة إلى الحيوان والنبات. ويؤدي هذا التنوع البيولوجي دوراً أساسياً في دعم وظائف التربة وبالتالي دعم السلع والخدمات المتصلة بالتربة التي يوفرها النظام الإيكولوجي. لذا، من الضروري لحماية هذه الوظائف الحفاظ على التنوع البيولوجي للتربة.

9- تقدم الأتربة على أنواعها — سواء كانت تدار إدارة نشطة أم لا — خدمات نظام إيكولوجي ذات صلة بضبط المناخ العالمي وبتنظيم المياه على نطاقات متعددة. ومن شأن تحويل وجهة استخدام الأراضي أن يخفض خدمات السلع العامة العالمية التي توفرها التربة. وليس بالإمكان تقييم تأثير عمليات التحويل المحلية والإقليمية في وجهة استخدام الأراضي بشكل موثوق إلا في سياق تقييمات شاملة لمساهمة الأتربة في خدمات النظام الإيكولوجي الجوهرية.

10- يؤدي تدهور التربة في حد ذاته إلى إنقاص وظائف التربة وقدرتها على دعم خدمات النظام الإيكولوجي الهامة أهمية جوهرية لرفاهية الإنسان أو إلى القضاء على هذه الوظائف والقدرات. وإنّ الحد قدر المستطاع من التدهور الكبير في التربة أو القضاء عليه عنصر أساسي للحفاظ على الخدمات التي تقدمها التربة على أنواعها وهي أكثر جدوى من حيث الكلفة مقارنة بإعادة تأهيل التربة بعد تدهورها.

11- يمكن، في بعض الحالات للتربة التي شهدت تدهورا في وظائفها الأساسية ومساهمتها في خدمات النظام الايكولوجي أن تسترجعها من خلال تطبيق تقنيات إعادة تأهيل مناسبة. ومن شأن هذا أن يزيد المساحة المتاحة لتقديم الخدمات دون أن يستدعي تحويل وجهة استخدام الأراضي.

ثالثاً خطوط توجيهية للعمل

12- يتمثل الهدف الشامل بالنسبة إلى الأطراف كافة ضمان الإدارة المستدامة للأتربة وإعادة تأهيل الأتربة المتدهورة أو إعادتها إلى ما كانت عليه قبلاً.

13- تتطلّب الإدارة الحسنة للتربة الاستناد في الإجراءات المتخذة على المستويات كافة – من الدول وكذلك، حسب قدراتها، من الهيئات العامة والمنظمات الحكومية الدولية والأفراد والمجموعات والشركات – إلى فهم مبادئ الإدارة المستدامة للتربة والمساهمة في تحقيق عالم محايد بالعلاقة مع تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة.

14- الأطراف الفاعلة جميعاً، وعلى وجه التحديد كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة التالية، مدعوة إلى النظر في الإجراءات التالية:

ألف الإجراءات من قبل الأفراد والقطاع الخاص

أولاً — يتعين على الأفراد كافة الذين يستخدمون التربة أو يديرونها العمل كقيّمين على التربة لضمان أن تكون إدارة هذا المورد الطبيعي ذي الأهمية الحيوية إدارة مستدامة للحفاظ عليه للأجيال المقبلة.

ثانياً — القيام بإدارة التربة إدارة مستدامة في إنتاج السلع والخدمات.

باء الإجراءات من قبل المجموعات والوسط العلمي

أولاً– نشر المعلومات والمعارف المتعلقة بالتربة.

ثانيا– التأكيد على أهمية الإدارة المستدامة للتربة لتجنب إلحاق ضرر بالوظائف الرئيسية للتربة.

جيم الإجراءات من قبل الحكومات

أولاً — تشجيع الإدارة المستدامة للتربة لإدارة مناسبة لكافة أنواع التربة الموجودة ولاحتياجات البلد المعني.

ثانياً – السعي إلى خلق الظروف الاجتماعية–الاقتصادية والمؤسسية المشجّعة للإدارة المستدامة للتربة من خلال تذليل العقبات. وينبغي السعي إلى إيجاد سبل ووسائل تمكّن من تخطي العقبات التي تحول دون اعتماد الإدارة المستدامة للتربة والمتعلقة بحيازة الأراضي وحقوق المستخدمين وبإمكان الحصول على الخدمات المالية والبرامج التثقيفية. ويشار في هذا الصدد إلى "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والغابات ومصايد الأسماك في سياق الأمن الغذائي الوطني" التي اعتمدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو/أيار 2012.

ثالثاً – المشاركة في إعداد مبادرات تثقيفية وبناء قدرات مشتركة بين الاختصاصات وعلى مستويات عدّة لتشجيع مستخدمي الأراضي على اعتماد الإدارة المستدامة للتربة.

رابعاً – دعم برامج البحوث التي توفر أساساً علمياً سليماً لتطوير الإدارة المستدامة للتربة وتطبيقها من قبل المستخدمين النهائيين.

خامساً – إدراج مبادئ وممارسات الإدارة المستدامة للتربة في توجيهات السياسة العامة وفي التشريعات على شتى المستويات الحكومية، مما يؤدي في الحالة المثلى إلى وضع سياسة وطنية خاصة بالتربة.

سادساً – النظر صراحة في دور ممارسات إدارة التربة في التخطيط للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته والحفاظ على التنوع البيولوجي.

سابعاً – وضع وتنفيذ أنظمة للحد من تراكم الملوثات ما فوق مستويات محددة للحفاظ على صحة الإنسان ورفاهيته ولتسهيل معالجة التربة الملوثة التي تتخطى الملوثات فيها هذه المستويات فتشكل تهديداً للإنسان والنبات والحيوان.

ثامناً – تطوير نظم وطنية للمعلومات عن التربة والمساهمة في وضع نظام عالمي للمعلومات عن التربة.

تاسعاً – وضع إطار مؤسسي وطني لرصد تنفيذ الإدارة المستدامة للتربة وحالة موارد التربة بشكل عام.

دال الإجراءات من قبل المنظمات الدولية

أولاً – تيسير وضع ونشر تقارير جديرة بالاعتماد والثقة عن حالة موارد التربة العالمية وبروتوكولات الإدارة المستدامة للتربة.

ثانياً – تنسيق الجهود لتطوير نظام عالمي للمعلومات عن التربة يتميز بدقة عالية وضمان دمجه مع نظم المراقبة الأرضية العالمية الأخرى.

ثالثاً – مساعدة الحكومات، بناء على الطلب، على وضع التشريعات والمؤسسات والعمليات المناسبة التي تمكّنها من ابتكار الأساليب المناسبة للإدارة المستدامة للتربة وتطبيق تلك الأساليب ورصدها.

اعتُمد في الثامن من يونيو/حزيران 2015

© FAO 2015

Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

www.fao.org

I4965Ar/1/11.15